

- ◀ كانت الولايات المتحدة وما زالت أكبر شريك تجاري للمملكة العربية السعودية منذ نصف قرن تقريباً
- ◀ يشكل النفط الخام ومشتقاته المكررة 98% من إجمالي صادرات المملكة العربية السعودية إلى الولايات المتحدة
- ◀ يقدر إجمالي أموال القطاع الخاص السعودي المستثمرة حالياً في الخارج بحوالي 4.69 تريليون ريال سعودي (1.25 تريليون دولار أمريكي)، منها ما يقرب من 1.58 تريليون ريال سعودي (420 مليار دولار أمريكي) مستثمرة في الولايات المتحدة وحدها

## الشراكة التاريخية

تتسم العلاقات السعودية الأمريكية بجذور عميقة في تاريخ المملكة في فترة ما بعد عام 1931. ففي عام 1933، منح العاهل السعودي الراحل، الملك عبد العزيز شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا SOCAL امتيازات خاصة لاستكشاف النفط وحفر الآبار في المملكة. وكان أن شهد عام 1938، أول عملية إنتاج للنفط بكميات تجارية قامت بها شركة النفط الأمريكية العربية - التي عرفت لاحقاً باسم أرامكو ARAMCO.

وتوطدت علاقات البلدين كثيراً خلال الحرب العالمية الثانية، عندما التقى العاهل السعودي الراحل الملك عبد العزيز الرئيس الأمريكي الراحل فرانكلين دي. روزفيلت في فبراير 1945 على متن البارجة الأمريكية كوينسي في البحيرة المرة الكبرى في منطقة قناة السويس.

وباتت العلاقات بين البلدين، منذ ذلك الوقت تغطي جميع المجالات - بما فيها أمن الطاقة والأعمال التجارية والدفاع والتعليم والتدريب. وبالإضافة إلى الدور البارز الذي قامت به الشركات الأمريكية في صناعة النفط السعودية، حظي القطاع المالي السعودي بدعم كبير أيضاً. فقد شهد عام 1952، في الحقيقة - وبناء على توصية من آرثر يونغ - تعيين الأمريكي جورج ألبرت بلورز كأول حاكم لمؤسسة النقد العربي السعودية SAMA.

16 يناير 2008

د. جون اسفكياناكيس

كبير الاقتصاديين للمجموعة

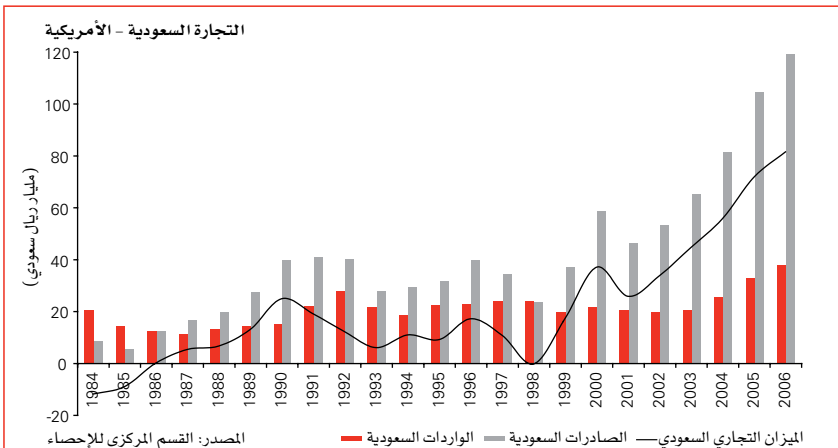
هاتف: +966 1 276 4602

بريد إلكتروني: johnsfakianakis@saab.com

يمكن الحصول على هذه النشرة وغيرها من المنشورات بتحميلها من شبكة الإنترنت من موقع [www.sabb.com](http://www.sabb.com)

## ملاحظة

يجب أن يقرأ هذا التقرير مع الملاحظة الختامية التي تشكل جزءاً من التقرير.



دولار أمريكي). وبالنسبة لعام 2007، فإننا نتوقع أن تكون الصادرات الأمريكية قد وصلت فيه إلى مستويات قياسية جديدة بحدود 41.2 مليار ريال سعودي (10.9 مليار دولار أمريكي).

وفيما ظلت الواردات السعودية من الولايات المتحدة تشهد نمواً متزايداً، فإنها كانت أيضاً مؤشراً على تناقص حصتها في السوق. فقد ظلت الولايات المتحدة طوال أغلب التسعينيات من القرن الماضي، باستثناء العامين 1990 و1999، تستحوذ على الأقل على 20% من سوق الواردات السعودية الكلية. وكان ذلك بسبب المبيعات العسكرية العالية التي أعقبت حرب الخليج الأولى، بالإضافة إلى طائرات الركاب التي زودتها شركة بوينغ الأمريكية للمملكة لغرض تحديث أسطول شركة الخطوط الجوية العربية السعودية. ولم يتم عقد أي صفقة دفاعية رئيسية مع المملكة خلال الفترة الممتدة ما بين عام 2000 وزيارة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش للمملكة في يناير 2008. لكن الولايات المتحدة ظلت، خلال السنوات القليلة الماضية، تصدر المعدات الدفاعية إلى المملكة، وغالبيتها على هيئة قطع غيار لأنظمة الأسلحة الدفاعية الموجودة في المملكة.<sup>2</sup>

ولم تكن الصادرات الأمريكية، خلال التسعينيات، في منافسة جدية مع المنتجات القادمة من الأسواق الصاعدة، كالصين. لكن ميزان قوى الواردات السعودية، شهد مؤخراً تغييراً، شهدته أيضاً أسواق الغالبية العظمى من دول العالم، إذ تحولت الأنظار بسرعة إلى التجارة مع الشرق. ولم تكن واردات المملكة من الصين في 1990 تشكل سوى 1.8% من إجمالي وارداتها، بينما باتت الصين في 2006 ثاني أكبر

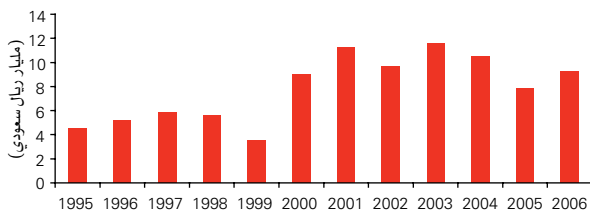
## قيمة متصاعدة ولكن حصة هابطة في السوق

كانت الولايات المتحدة وما زالت أكبر شريك تجاري للمملكة العربية السعودية طوال الـ47 سنة الماضية. كما أن المملكة تعد أكبر جهة تستقبل الصادرات الأمريكية في الشرق الأوسط.

فقد زاد حجم التبادل التجاري بين المملكة والولايات المتحدة، من 663 مليون ريال سعودي في 1970 (160 مليون دولار أمريكي) - حسب سعر الصرف السائد في ذلك الوقت -<sup>1</sup> إلى 157 مليار ريال سعودي (41.8 مليار دولار أمريكي) في 2006. وقد انخفض حجم الصادرات الأمريكية إلى المملكة في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، لكنه تعافى بقوة في التسعينيات، ليشهد خلال العقد الحالي نمواً سنوياً بمعدل 28.7%.

كما أن التدني الطفيف الذي شهده حجم الصادرات الأمريكية إلى المملكة خلال 2002، بسبب الصدمات التجارية التي أعقبت هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، والمقاطعة العربية المحدودة للمنتجات الأمريكية، لم يدم طويلاً. فقد شهد حجم الصادرات الأمريكية زيادة مضطربة منذ 2004، إذ ارتفعت من 25.6 مليار ريال سعودي (6.8 مليار دولار أمريكي) في تلك السنة، وبعد زيادة وصلت إلى 29% تقريباً في 2005، لتحقق مستويات قياسية في 2006، وصل فيها إجمالي تلك الصادرات إلى 37.8 مليار ريال سعودي (10.08 مليار

الاستثمارات السعودية الخارجية المباشرة في الولايات المتحدة الأمريكية



المصدر: مكتب التحليلات الاقتصادية وتقديرات ساب

الاستثمارات الأمريكية الخارجية المباشرة في المملكة العربية السعودية



المصدر: وزارة التجارة الأمريكية

<sup>1</sup> كان سعر الصرف السائد حتى نهاية شهر ديسمبر 1971: 4.145 ريال سعودي لكل دولار أمريكي.

<sup>2</sup> كان الاستثناء الوحيد هو الاتفاقية التي أعلن عنها مؤخراً في معرض دبي للطيران 2007 والتي ستشتري وزارة الداخلية السعودية بموجها 40 طائرة هليكوبتر من شركة سيكورسكي لصناعة الطائرات.

ولطائرات الهليكوبتر، بقيمة وصلت إلى 2.7 مليار ريال سعودي (731 مليون دولار أمريكي)، والسيارات، بقيمة وصلت إلى 4.1 مليار ريال سعودي (1.1 مليار دولار أمريكي).

وتعد ولاية تكساس أكثر الولايات الأمريكية تصديراً إلى المملكة العربية السعودية، نظراً لما تمتلكه الولاية من خبرة كبيرة في مجال المعدات والخدمات النفطية. فقد صدرت تكساس خلال 2006، ما قيمته 5.2 مليار ريال سعودي (1.4 مليار دولار أمريكي) من المنتجات والخدمات إلى المملكة، تلتها ولاية أوهايو بـ 2.4 مليار ريال سعودي (655 مليون دولار أمريكي)، ثم ويسكنسون بـ 1.8 مليار ريال سعودي (505 مليون دولار أمريكي) وأخيراً متشيغان بـ 1.6 مليار ريال سعودي (442 مليون دولار أمريكي).

وتعد المملكة العربية السعودية سوقاً مهمة جداً للشركات الأمريكية بالنسبة لعدد من المنتجات. فبالنسبة لقسم الطاقة الكهربائية في شركة جنرال إلكتريك، تشكل المملكة أكبر الأسواق المستوردة للمولدات الكهربائية في العالم. كما أن شركات صناعة السيارات الأمريكية تستحوذ على 28% من الواردات السعودية - تأتي في الترتيب بعد السيارات اليابانية، التي تستحوذ على 47% من السوق. لكن السيارات الأمريكية، بدأت منذ العام الماضي تجذب مزيداً من الانتباه، خصوصاً وأن المنتجين الأمريكيين بدأوا بتصنيع نماذج جديدة في إطار إعادة

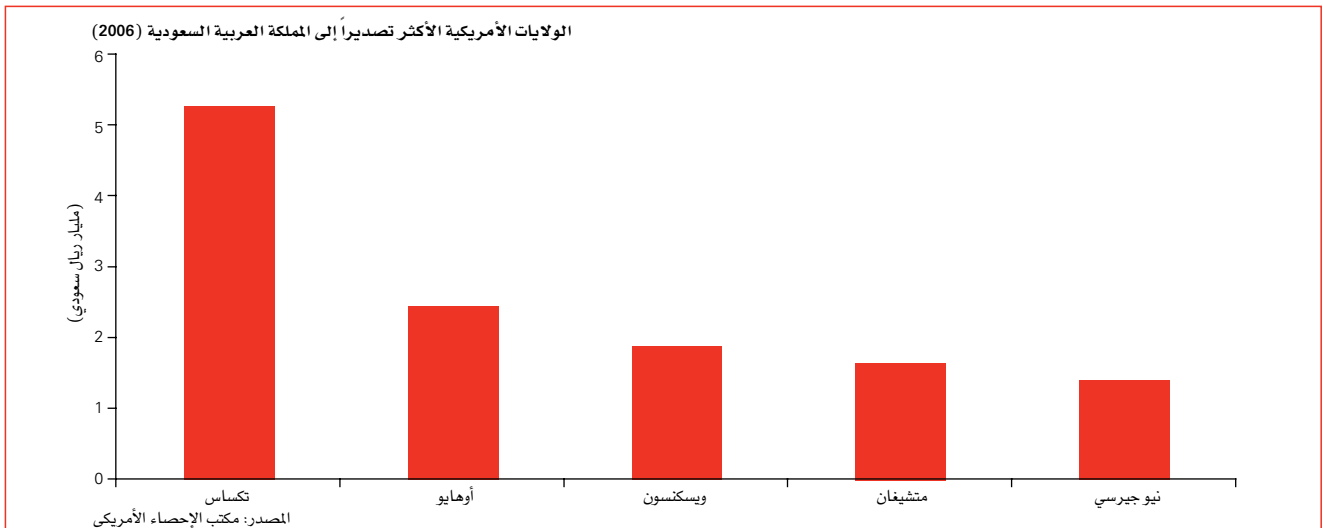
مصدراً للمملكة، مستحوذة على 8.5% من السوق. في هذه الأثناء، ظلت الصادرات الأمريكية إلى المملكة تركز، وعلى نحو متزايد، على المنتجات ذات القيمة العالية والتقنية الرائدة.

وبالنسبة للاستثمارات الخارجية المباشرة FDI، تعد الولايات المتحدة أكبر مستثمر أجنبي في المملكة العربية السعودية، إذ تشير التقديرات إلى أنها استحوذت على 27% من إجمالي الاستثمارات الخارجية المباشرة في المملكة في 2007 (18.3 مليار ريال سعودي أي ما يعادل 4.9 مليار دولار أمريكي) - بزيادة تصل إلى 53% عما كانت عليه في 2004.

ويتوقع أن يرتفع حجم هذه الاستثمارات كثيراً خلال السنوات القادمة، خصوصاً وأن الشركات الأمريكية تشارك في عدد كبير من مشاريع المملكة العملاقة.

## الآلات والطائرات والسيارات

كانت معظم الصادرات الأمريكية الرئيسية إلى المملكة العربية السعودية في 2006 عبارة عن سيارات (34%)، آلات ومعدات (23%)، آلات كهربائية (9%) وأجهزة طبية (5%). أما أكثر سلعتين رئيسيتين مستوردتين في 2006 فقد كانتا عبارة عن قطع غيار لطائرات الركاب



وطبقاً لإحصائيات شركة أرامكو السعودية، فإن 19.2% من صادرات النفط الخام السعودية لعام 2006 كانت من نصيب الولايات المتحدة، في حين كان 51.6% منها من نصيب الشرق الأقصى. ولم تنخفض صادرات النفط الخام السعودية إلى الولايات المتحدة، بدءاً من 1988 حتى الآن، عن مستوى 1 مليون برميل يومياً - حتى أنها تجاوزت بعض الأحيان مستوى 2 مليون برميل يومياً. علماً أن متوسطها بدأ يتجاوز في الحقيقة، مستوى 2.3 مليون برميل يومياً منذ 2002.

وبالنسبة لأموال القطاع الخاص، فإن الاستثمارات السعودية كانت وما زالت تجد مجالاً لها في كل من الولايات المتحدة وأوروبا منذ أول طفرة في أسعار النفط في أوائل السبعينيات من القرن الماضي. فقد كانت الاستثمارات في آسيا في ذلك الوقت خامدة - بالمقارنة المباشرة مع المستوى العالي لنشاط مستثمري القطاع الخاص السعودي في آسيا اليوم. كما أدت الطفرة الثانية في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات إلى جذب المستثمرين أيضاً إلى السوق الأمريكية. لكن الطفرة الثالثة - التي نشهدها في الوقت الحاضر - لم ينتج عنها سوى زيادة بسيطة وجزئية في الاستثمارات في الولايات المتحدة.

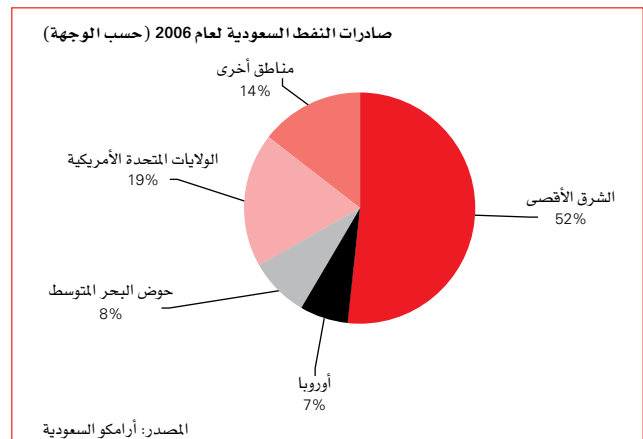
وحسب تقديراتنا، فإن أموال القطاع الخاص السعودي المستثمرة في الخارج تصل الآن إلى 4.69 تريليون ريال سعودي (1.25 تريليون دولار أمريكي)، منها 1.58 تريليون ريال سعودي (420 مليار دولار أمريكي) يعتقد بأنها مستثمرة في الولايات المتحدة وحدها.<sup>3</sup> ورغم ندرة البيانات الرسمية الموثوقة، فإن ما نستطيع تأكيده هو أن الولايات المتحدة لم تعد منذ 2001 - تلك الوجهة المفضلة لجذب استثمارات أموال القطاع الخاص السعودي، لكنها لم تلغ مطلقاً من قاموسها. ورغم ذلك، فإننا لا نستطيع الجزم بأن جزءاً كبيراً من الأموال السعودية قد أعيدت من الولايات المتحدة إلى المملكة، أو أنها انتقلت في الحقيقة، إلى أوروبا. وكانت تقديراتنا السابقة قد أشارت إلى أن أموال الاستثمارات الخارجية التي أعيد ضخها في النظام المصرفي السعودي خلال السنة الأولى التي أعقبت هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، لم تكن تتجاوز 28.1 مليار ريال سعودي (7.5 مليار دولار أمريكي).<sup>4</sup>

هيكله قطاع تصنيع السيارات الأمريكية. وباتت الأسعار التنافسية لتلك السيارات تساعد على كسب مزيد من حصة السوق أيضاً - وليس كما يظن البعض أنها ببساطة نتيجة لسعر صرف الدولار مقابل اليورو والين الياباني.

يضاف إلى ذلك، أن المنحى الذي بدأ بعض المستوردين السعوديين يأخذونه مؤخراً - مستوردو السلع الاستهلاكية الوسيطة بشكل رئيسي - بدأ يثير بعض القلق. والمقصود هنا هو الأولوية الملحوظة التي تعطى للسلع الأمريكية المصنعة خارج الولايات المتحدة الأمريكية. ويقول رجال الأعمال السعوديون المتعاملون بهذه التجارة: إن تعقيد إجراءات التأشيرة الأمريكية هو ما دفعهم إلى تغيير مصدر المنتجات الأمريكية التي يتاجرون بها.

## انتعاش أسواق النفط والتعاملات التجارية

ظلت المملكة العربية السعودية منذ 1986 (باستثناء 1998) تتمتع بفائض في ميزانها التجاري مع الولايات المتحدة. وحتى خلال تسعينيات القرن الماضي، عندما زاد حجم الصادرات الأمريكية، ظل الميزان التجاري لصالح السعوديين. ويعود السبب في ذلك إلى الحجم الهائل للصادرات السعودية من النفط الخام ومشتقاته المكررة، والتي شكلت في 2006، 98% من إجمالي الصادرات السعودية إلى الولايات المتحدة. يضاف إلى ذلك أن المواد الكيميائية العضوية تشكل 1% إضافية إلى الصادرات السعودية إلى الولايات المتحدة.



<sup>3</sup> تقديرات البنك السعودي البريطاني، بالاستناد إلى استقراءات مجموعة ميريل لينش / جاميني الاستشارية: تقارير ثروات العالم لميريل لينش وكاب جاميني (1995).

<sup>4</sup> بالاستناد إلى حسابات مرتبطة بالإمدادات المالية (سيولة من نوع M2 و M3) وبنمو فروض القطاعين العام والخاص خلال 2002.

اهتمام دائم من قبل المستثمرين السعوديين الذين يعطونه أولوية على ما دونه.

ورغم أن معظم الأموال الجديدة التي يتم كسبها في ظل حالة الطفرة الثالثة، لا تستثمر في الولايات المتحدة، فإن أوروبا تظل الوجهة الرئيسية المفضلة للمستثمرين السعوديين - ولو أنها شهدت هبوطاً طفيفاً خلال السنوات القليلة الماضية، بسبب وجود فرص أخرى في أماكن أخرى من العالم، وارتفاع قيمة اليورو مقابل الدولار الأمريكي والعملات الأخرى.

ولم تستحوذ الاستثمارات الخارجية المباشرة FDI في السابق إلا على جزء بسيط ومتقلب من الاستثمارات السعودية في الولايات المتحدة، لكنها زادت خلال السنوات القليلة الماضية، بالارتباط مع رخاء المملكة الاقتصادي وانتعاشها.<sup>5</sup> وحسب تقديراتنا، فإن الاستثمارات السعودية الخارجية المباشرة وصلت في 2006 إلى 2.5 مليار دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها 19% عما كانت عليه في 2005. فقد نمت الاستثمارات السعودية الخارجية المباشرة، في الحقيقة، بشكل مضطرد، باستثناء العام 2005 الذي شهد هبوطاً طفيفاً فيها. ونظراً لانتقال ملكية شركة جي اي بلاستيكي إلى الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) في 2007 - مقابل 43.5 مليار ريال سعودي (11.6 مليار دولار أمريكي) - فإنه من المتوقع أن تسجل الاستثمارات السعودية الخارجية المباشرة لهذه السنة أرقاماً قياسية.

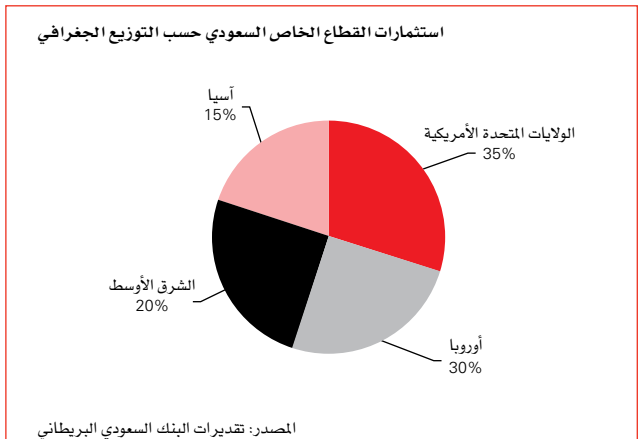
ونظراً للتعريف المطبق على الاستثمارات الخارجية المباشرة في الولايات المتحدة، فإنه لا يتم تمييز الاستثمارات السعودية بالكامل. فالعولة المالية تجعل الأمر أكثر صعوبة لجهة تمييز المستفيد النهائي من أي استثمار. وهناك تقديرات تشير إلى أن أصول الحكومة السعودية الخارجية قد وصلت إلى 1.06 تريليون ريال سعودي (285 مليار دولار أمريكي) في نوفمبر 2007 (آخر رقم متوفر). ويتم استثمار الغالبية العظمى من هذه الأصول في أسواق سندات الدخل الثابت الأمريكية.

وقد تم ربط الريال السعودي بالدولار الأمريكي منذ 1986. وعلى الرغم من انخفاض قيمة الدولار وحالة الضعف التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي حالياً، فإن الضغط المتصاعد في الأسواق

لكن الفرق الآن هو أن حالة الطفرة التي تشهدها المملكة حالياً يوازيها نموفي كافة أنحاء المنطقة، مما يتيح مزيداً من الفرص في الشرق الأوسط، بالمقارنة مع ما كان عليه الوضع في حالات الطفرة السابقة. فنحن نعتقد في الحقيقة، أن جزءاً كبيراً من الأموال الخارجية قد تم استثماره داخل المنطقة خلال السنوات القليلة الماضية، مما ساعد على إيجاد أكثر حالات الطفرة والازدهار استدامة في تاريخ الاقتصاد السعودي.

يضاف إلى ذلك، أن جزءاً كبيراً من أموال القطاع الخاص السعودي قد تم استثمارها داخل المملكة، فقد شهد سوق الأسهم المحلية طفرة كبيرة قبل شهر فبراير 2006. ويقوم القطاع الخاص السعودي في الوقت الحاضر بالاستثمار بقوة في أوروبا، لكن الشرق الأوسط ما زال أيضاً يحظى بجاذبية لدى المستثمرين منذ 2001. وهناك تقديرات تشير إلى أن أوروبا استقطبت 35% من الاستثمارات القطاع الخاص السعودي، بينما استقطب الشرق الأوسط 10% منها، ولم تستقطب آسيا سوى 5% منها فقط.

وتستقطب الولايات المتحدة حالياً ما يقرب من 35% فقط من الاستثمارات الخارجية للقطاع الخاص السعودي، بالمقارنة مع نسبة الـ 50% التي شهدناها قبل 2001. ويصعب التحقق من المصادر الدقيقة للأصول المالية، كالأسهل العادية، في بعض الأحيان، لكن الأموال الخاصة السعودية في الولايات المتحدة تستثمر من حيث المبدأ في ذلك القطاع، في وقت يظل فيه قطاع العقارات الأمريكية محط



<sup>5</sup> يعرف مكتب التحليلات الاقتصادية BEA التابع لوزارة التجارة الأمريكية، الاستثمارات الخارجية المباشرة في الولايات المتحدة على أنها "تملك أو استحوذ مقيم أجنبي، بشكل مباشر أو غير مباشر، على ما نسبته 10% أو أكثر من أسهم مع حق التصويت في مؤسسة تجارية أمريكية محدودة، أو ما يقابلها من فائدة في مؤسسة أمريكية لا محدودة".

للدفاع السعودي، إذ إن ما يقرب من 73% من الدبابات الحربية السعودية، على سبيل المثال، هي أمريكية الصنع.<sup>6</sup> كما أن جميع طائرات الهليكوبتر الهجومية التي اشترتها المملكة بعد حرب الخليج الأولى كانت من الولايات المتحدة؛ يضاف إلى ذلك أن جزءاً من سلاح البحرية الملكية السعودية ذو تجهيز أمريكي - وخصوصاً أسطولها البحري العامل في مياه الخليج. كما كانت 60% من الطائرات المقاتلة التابعة لسلاح الجو السعودي، قبل صفقة طائرات تايفون في 2007، أمريكية الصنع؛ يضاف إلى ذلك أن الغالبية العظمى من قدرات الدفاعات الجوية السعودية، وعلى كافة المستويات، هي أيضاً من الولايات المتحدة.

إن النظرة المستقبلية للأمور توحى بأن اتفاقيات الدفاع الأمريكية السعودية ستظل سمةً رئيسية للعلاقات الثنائية بين البلدين - وما صفقة 2008 الدفاعية إلا مؤشراً قوياً على ذلك التعاون.

## تأشيرات دخول الولايات المتحدة الممنوحة للسعوديين

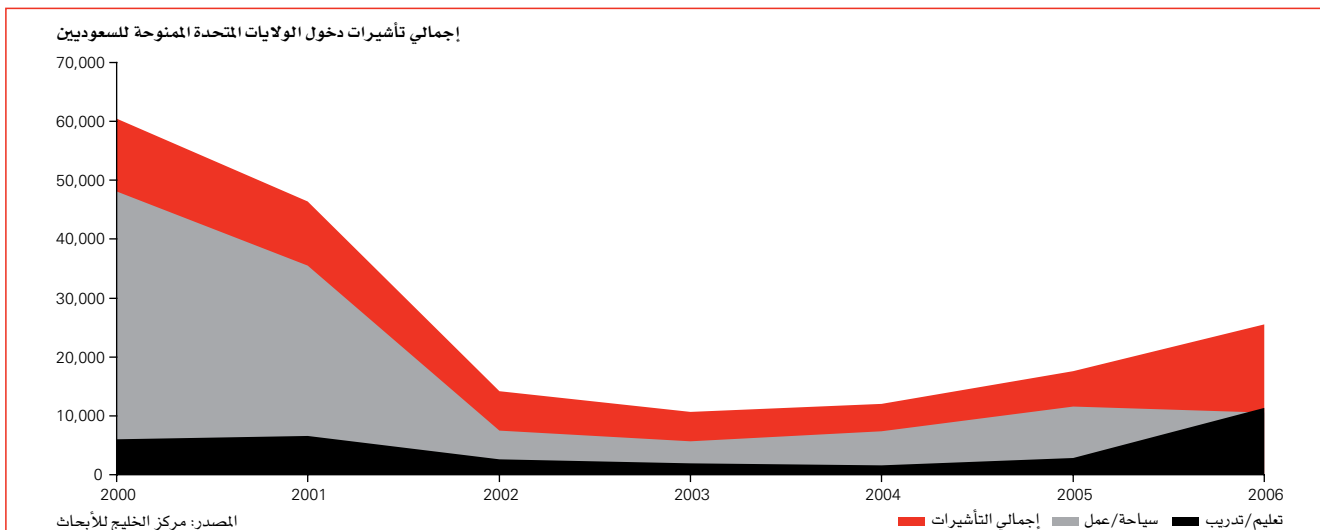
لا شك أن ممارسة الأعمال التجارية تتطلب في أغلب الأحيان من صاحبها، أن يسافر ويتنقل كثيراً. لكن السفر إلى الولايات المتحدة بات يشكل عقبة أمام الشركات السعودية. ورغم التحسينات التي

السعودية لإعادة تقييم الريال السعودي، أو حتى فك ارتباطه بالدولار الأمريكي، لم تحد من عزيمته المملكة في الالتزام بالترتيبات الحالية. فقد أنكرت السلطات السعودية أكثر من 23 مرة بأنها عازمة على إحداث تغييرات في نظام العملة فيها. كما أن الدولار الأمريكي بات، في الوقت ذاته، يتأثر بالإشاعات حول تنويع ثروة المنطقة بعيداً عن الدولار الأمريكي، ناهيك عن توقعات المحللين بقيام دول مجلس التعاون الخليجي GCC بتغيير نظام العملة فيها.

## العلاقات العسكرية السعودية - الأمريكية

تعود الشراكة العسكرية السعودية - الأمريكية لأكثر من 55 سنة؛ وتظل المملكة العربية السعودية من بين أكبر المشترين للمعدات الدفاعية الأمريكية في العالم. وحسب ما أشار إليه مركز الخليج للأبحاث GRC، قامت الولايات المتحدة بتزويد ما نسبته 66.9% من إجمالي الأسلحة التي اشترتها المملكة بين عامي 1998 و 2002، مقابل 27.5% من أوروبا الغربية خلال نفس الفترة.

وكان للولايات المتحدة دور فعال في مساعدة المملكة على تطوير قدراتها الدفاعية وتبني تبادلية التشغيل بين القوات الأمريكية والسعودية. وكانت أنظمة الأسلحة الأمريكية وما زالت أساسية بالنسبة



<sup>6</sup> قام بجمع البيانات مركز الخليج للأبحاث

فقد تراجعت أعداد تأشيرات العمل والسياحة تحديداً، بشكل دراماتيكي في 2002، بنسبة وصلت إلى 377%، بينما هبط عدد تأشيرات الطلاب بنسبة 160%، وواصل هبوطه حتى 2004. لكن يبدو الآن أن هناك عودة إلى ما كان عليه الوضع في السابق، خصوصاً بالنسبة لتأشيرات الطلاب، إذ وصل عدد السعوديين الذين تقدموا بطلبات للحصول على تأشيرة طالب في 2006 إلى 11,699 - وهو من أعلى الأرقام التي سجلت خلال السنوات الـ 15 الماضية.

ربما يحتاج الأمر إلى وقت طويل كي يعود السياح السعوديون إلى الولايات المتحدة من جديد وبأعداد كبيرة؛ لكن التعليم والتدريب يظلان بالتأكيد أكثر أهمية بالنسبة للازدهار المستقبلي للمملكة.

أدخلت على إجراءات تأشيرة العمل، بهدف جعل الحصول عليها أسرع وأسهل، فإن الرغبة في زيارة الولايات المتحدة، سواء للعمل أو للسياحة والترفيه، باتت أقل مما كانت عليه في السابق.

وقد بلغ عدد تأشيرات دخول الولايات المتحدة الممنوحة للسعوديين في عام 2000، أكثر من 60,000 تأشيرة، ليكون بذلك أعلى عدد من التأشيرات الممنوحة منذ 1991. وكان أكثر من 48,000 من هذه التأشيرات، عبارة عن تأشيرات عمل وسياحة، بينما كان أكثر من 7,000 منها عبارة عن تأشيرة طالب. وتراجع عدد التأشيرات الممنوحة للسعوديين في 2001، بنسبة 31%، وذلك قبل التراجع الحاد الذي وصلت نسبته إلى 209% في السنة التالية.

## ملاحظة

لقد أعد هذا التقرير بغرض العلم والاطلاع فقط، وتم الحصول على المعلومات الواردة فيه من مصادر خارجية يعتقد ساب بأنها موثوق بها، إلا أنه لا يضمن دقتها أو صحتها. كما أن الآراء الواردة فيه تخضع للتغيير من دون إشعار مسبق، ولا يتحمل ساب أية مسؤولية عن المعلومات الواردة في هذا التقرير.

ويحتوي التقرير على معلومات عامة فقط. ويجب ألا تُفسر على أنها عرض لبيع أو شراء أو اكتتاب في أية استثمارات. كما أن التقرير عند إعداده لم يأخذ في الاعتبار الأهداف الاستثمارية المحددة والوضع الشخصي والاحتياجات الخاصة لأي شخص كان. وبناء عليه يجب على مستلمي التقرير عدم الاعتماد عليه كنصيحة استثمارية.

هذا، ولن يكون ساب أو مكاتبه أو الشركات التابعة له أو أي من مديره أو مسؤوليه أو موظفيه مسؤولاً بأي شكل من الأشكال عن أي نوع من الخسائر أو الأضرار، التي قد يتم تكبدها كنتيجة للمعلومات الواردة في هذا التقرير.